





## المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وطرق حمايتها في ظل كوفيد-19

مقدمة من

الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية

مايو (أيار) 2020

## المحتويات

- 3..... مقدمة
- 4..... أولاً - وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي
- 5 ..... ثانيًا - الآثار الاقتصادية للجائحة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالميًا وعربيًا
- 7 ..... ثالثًا - انعكاسات الأزمة على مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- 9..... رابعًا - المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول في الوطن العربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة
- 10..... خامسًا - السياسات والآليات المقترحة تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي
1. تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية
2. تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"
- 13..... أ. الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة
- 14..... ب. الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال
- 15..... ج. دور اتحادات الغرف التجارية في تحقيق سياسات التشارك والتكامل عربيًا
- 17..... سادسًا - خارطة طريق المستقبل

أولت الدول العربية اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مدار العقدين الماضيين، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه كمحركٍ فعالٍ في الاقتصاد وبيئة الأعمال. فقد شملت الدول بالرعاية عن طريق تقديم التمويل والتدريب اللازمين، بجانب التشريعات القانونية المنظمة.

ويأتي ضمن نطاق عمل تلك المؤسسات كل ما يقع بين الحرف التقليدية وأعمال الابتكار والذكاء الاصطناعي، وتتخلل قطاعات عديدة مثل الزراعة والصناعة والتجارة؛ بجانب قطاع الخدمات، والذي ازدهر مؤخرًا نتيجة رواج مبادرات تشجيع ريادة الأعمال في المنطقة.

وقد جاءت نسبة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال في الوطن العربي بما يقارب 90% طبقًا لآخر إحصائيات صندوق النقد الدولي "IMF" لعام 2019<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من ذلك، فما زالت هذه المنشآت تواجه بعض الصعوبات ومعوقات العمل في وطننا العربي؛ والتي تحول بينها وبين رفع تنافسيتها، ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو مجددة، وتوفير فرص عمل حقيقية؛ فعلى سبيل المثال، يقع غياب سياسة تنموية شمولية، بجانب صعوبة الوصول إلى تمويل بشروط مناسبة، على رأس هذه المعوقات.

ويزاد على ما سبق، اجتياح فيروس كورونا المستجد للعالم، الذي عصف باقتصاد كبرى الدول، وحطم معظم أعمال كبريات المؤسسات العالمية؛ فتسابقت الدول لحماية مؤسساتها حفاظًا على مكتسباتها الاقتصادية، من خلال حزم الدعم والتحفيز. ورغم ذلك، فلعله من أكثر ما يؤرق حاليًا هو قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تبعات هذه الجائحة، وإلى أي مدى ستصمد في المواجهة.

ويجب علينا التنويه، قبل أن نخوض في الدراسة، عن التفاوت والتباين الموجود في تعريفات هذه المنشآت (متناهية الصغر، الصغيرة، والمتوسطة)، والتي تختلف حسب الأطر القانونية لدول المنطقة، وإذا كان السائد هو تقسيمها إما طبقًا لعدد العاملين بها، أو حجم أعمالها أو رأس مالها المدفوع<sup>(2)</sup>. وفي هذه الدراسة نحن نقصد القطاع ككل وبغض النظر عن هذه الاختلافات.

وتتناول هذه الدراسة الآثار السلبية التي وقعت على المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة تفشي الجائحة في أهم قطاعات الاقتصاد في المنطقة، وحزم التحفيز التي اتخذتها الدول من جانبها لمواجهة الموقف، كما تلقي الضوء على بعض القطاعات الواعدة، لتستجج أخيراً سبل الحماية والوجهات المستقبلية لهذه المنشآت في ظل تفاقم تداعيات الجائحة.

## أولاً - وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

نبدأ الدراسة بعرض موجز، نقدم فيه الإحصائيات العامة لهذه المنشآت، وأهم قطاعاتها، وحجم مساهمتها في الاقتصادات العربية؛ فكما ذكرنا سابقاً، تحتل هذه المنشآت مكانة هامة ومؤثرة في بلداننا، وتحديداً لأنها تساعد على تسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها، وتدفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص عمل، وتشجيع الابتكار. فطبقاً لإحصائيات البنك الدولي "World Bank"، يساهم القطاع الرسمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يصل إلى 40% من الدخل القومي في اقتصادات الدول الناشئة، وتتضاعف هذه النسبة بشكل كبير إذا ما تضمنت القطاع غير الرسمي منها.

وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد ما يتراوح بين 80% - 90% من حجم الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، وما يفوق 97% في العالم العربي<sup>(3)</sup>، وتتراوح نسب مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بين 4% - 40%.

وفيما يخص القطاعات التي تعمل بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهي تشمل معظم الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع الصناعة، ثم التجارة، يليهم القطاع الخدمي، وآخرهم الزراعة. فعلى سبيل المثال، في مصر، أتى توزيع هذه المنشآت - طبقاً لأحدث بيانات البنك المركزي المصري "CBE"، والمعهد المصرفي المصري "EBI" كالتالي: قطاع الصناعة 51% (صناعات الأغذية 38%، الملابس 14%، الأثاث 11%)؛ قطاع التجارة 40% (نصفها لتجارة الجملة، والنصف الآخر للتجزئة)؛ القطاع الخدمي (السياحة 3%، العقارات 2%)، وعلى الرغم من حجم هذه المنشآت، الذي يمثل 80% من الاقتصاد، إلا أنها تساهم بأقل من 25% فقط في الناتج المحلي الإجمالي.

وأفي عام 2019، كانت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية 20% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وجاء توزيع نشاطها كالتالي: 47% تجارية وفندقية، 27% قطاع العقارات، 12% للقطاع الصناعي، و8% للخدمات المجتمعية. أما في الإمارات، فيمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، ويوفر وظائف لأكثر من 86% من القوى العاملة في القطاع الخاص.

وتلخيصًا لما سبق، تُبين الإحصائيات أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الاقتصاد في دول المنطقة، فهي تشغل الجزء الأكبر من الأنشطة الإنتاجية، بجانب توفيرها لفرص عمل للشباب، وخصوصًا في الأعمال والقطاعات التي تعتمد على ريادة الأعمال والابتكار، وكان لهذا الدور المحوري الذي تلعبه الفضل في أن تندفع حكومات دول المنطقة ومثيلاتها في العالم إلى حماية هذه المنشآت من خلال حزم تحفيزية والتي سنعرضها لاحقًا.

#### ثانيًا - الآثار الاقتصادية للجائحة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالميًا وعربيًا

شهدت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، بمختلف قطاعاتها في دول العالم، تأثيرًا كبيرًا نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وتراجع مستويات الطلب العالمي، لكونها غير قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنةً بالمنشآت الكبيرة. ويرجع أحد أهم الأسباب إلى انخفاض الهوامش الربحية، فعلى سبيل المثال:

- بلغ متوسط خسارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى الإتحاد الأوروبي 50% وفقًا للرابطة الأوروبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- أطلق اتحاد المنشآت الصغيرة الفرنسي "CPME" تحذيرًا بأن 55% من المنشآت الصغيرة في فرنسا مهددة بالإفلاس في الأشهر القليلة القادمة.
- تعسر 30% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أيرلندا خلال شهري مايو ويونيو، في حالة عدم تحسن الأوضاع الراهنة.
- انخفضت إيرادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الشهرية بنسبة 60% في الصين مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019.

- وفقاً لدراسة أجرتها الكونفدرالية المغربية للمقاومات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، فقد تم وقف نشاط 83% من المنشآت الصغيرة في المغرب والتي تمثل ما يقارب 30% من قطاع التجارة.

وفي الوطن العربي ككل، فقد حذرت منظمات رقابية من أن واحدة من بين خمسة منشآت صغيرة لن تصمد حتى نهاية شهر مايو من العام الجاري. ونشهد في الفترة الراهنة تداعيات الأزمة وتحديداً على بعض قطاعات التجارة والخدمات، وخاصةً بعد قرارات فرض حظر التجمعات، التي نتج عنها إغلاق المطاعم والمقاهي والمتاجر الصغيرة، وما أفضى عنه ذلك من خسائر مالية وأخرى في الوظائف وفرص العمل للقوى العاملة.

وامتدت تداعيات الأزمة لتخيم على المنشآت العاملة بقطاع الصناعة أيضاً، ويرجع ذلك إلى تأثر حركة التجارة الخارجية، التي نتج عنها انخفاض في حجم الواردات من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، والتي تشكل نسبةً كبيرة من حجم واردات الوطن العربي؛ فعلى سبيل المثال، سجلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية - من المواد الخام والمنتجات والوسيط - إلى دولتي الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية 55% من إجمالي الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وفي مصر، فقد بلغت الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة من الصين نحو 80% من حجم الواردات، الأمر الذي يؤثر على الصناعات المحلية التي تعتمد على تلك الواردات، وبشكل يصعب توفير بدائل محلية الصنع له في الوقت الحالي.

وفيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بقطاع الزراعة، وهي تلك التي تتشكل من أفراد المزارعين، فقد تأثرت هي الأخرى، مع تأثر حركة التجارة، مما أدى إلى ندرة الأسمدة والبذور، كما ازداد الأمر سوءاً بعد إلغاء المعارض التسويقية للمنتجات الزراعية، التي كانت تعقد بحلول شهر رمضان الكريم، والمنظمة من قبل الغرف التجارية في بعض الدول العربية، فكانت تتيح لأصحاب هذه المنشآت الفرصة لتسويق منتجاتهم.

### ثالثاً - انعكاسات الأزمة على مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن لأحد أن ينكر ثقل وطأة الجائحة على النظم الاقتصادية والصحية والاجتماعية حول العالم، فقد أتت كل توقعات المنظمات الدولية فيما يخص النمو سلبية في معظم دول العالم، وجاءت المؤشرات الاقتصادية مؤيدة لتلك التوقعات. وقد كان لهذه التأثيرات المختلفة للجائحة الوقع الأكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لا سيما بسبب حجمها، الأمر الذي دفع حكومات دول المنطقة إلى إطلاق برامج حماية خاصة، إيماناً منها بدور هذه المنشآت المحوري في إنعاش الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، ومشاركتها الفعّالة في نشاطات وبيئة الأعمال.

ولكن - وكما هو سائد في تاريخ الأزمات السابقة - كان لهذه الأزمة بعض الانعكاسات الإيجابية على بعض القطاعات، وسوف نعرض في هذا الجزء لتلك الانعكاسات على القطاعات المختلفة، ويتوجب علينا الإشارة إلى محدودية الأدلة الإحصائية التي توضح الآثار المختلفة للجائحة على هذه المنشآت، والهدف من هذا الجزء من الدراسة هو إلقاء الضوء على وجهات المستقبل وفقاً للوضع الحالي الذي فرضته الأزمة، فنتناول الخطوط العريضة للقطاعات والصناعات الواعدة؛ والمؤكد هو أن تطبيقات التكنولوجيا ستكون رائدة المرحلة القادمة، فهذا التحول نحو اعتماد الأدوات التكنولوجية في كل قطاعات الأعمال ليس لصيقاً بالمرحلة الحالية فحسب، بل يمتد ليرسي دعائم تطور بيئة الأعمال مستقبلاً.

ولما كانت هذه الأزمة، أزمة صحية في المقام الأول، فقد اتخذت الدول إجراءات حماية، تمثلت في إغلاق أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية، والتأكيد على ضرورة التباعد الاجتماعي، والحجر المنزلي، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة، وعلى نحو متزايد في أنشطة المنشآت العاملة بالصناعة والسياحة على وجه الخصوص<sup>(4)</sup>، إذا ما قورنت بتلك التي في مجال التجارة الإلكترونية؛ فأشعلت تلك الإجراءات فتيل تغيير العالم من حولنا، وتحديدًا بيئة الأعمال.

ويلاحظ ظهور أنماط جديدة غيرت ثوابت بيئة للعمل، تمثل أهمها في العمل عن بعد، والذي سيغير المنظور التقليدي للعمل في المستقبل؛ ولحق ذلك اتساع رقعة منصات التجارة والأعمال الإلكترونية (تمثل قيمة سوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي 7 مليارات دولار، من المتوقع تضاعف هذا الرقم بنهاية 2020، فيما يبلغ عدد المتسوقين عبر الإنترنت 30 مليون شخص). وقد زاد رواج تطبيقات المعاملات

المالية؛ وأيضًا ذهبت المؤسسات التعليمية إلى اعتماد سياسات مشابهة، تم الاعتماد فيها على منصات التواصل عبر الإنترنت وتطبيقاتها، وساد التعليم عن بعد في معظم الجامعات والمدارس؛ ولجأت بعض المؤسسات في قطاع السياحة إلى إطلاق منصات إلكترونية لترويج السياحة الافتراضية.

كما لاقى قطاع تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية اهتمامًا متزايدًا، حيث يلاحظ نمو تطبيقات الحوسبة السحابية "Cloud Computing" والذي جاء ليس فقط كنتيجة للجوء الكثير من المؤسسات والشركات إلى العمل عن بعد، بل أيضًا لما يفرضه واقع تطور بيئة الأعمال وتحولها إلى الرقمنة؛ ولحقت بها تطبيقات الـ "Video Conferencing"، فنجذ زيادة قيمة أسهم تطبيق "Zoom" بما يجاوز 50% في مارس 2020.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال الصناعات، يرى الخبراء والمحللون استمرار نمو أعمال المنشآت العاملة بصناعات المستحضرات والمستلزمات الطبية والوقائية (زادت المطهرات بنسبة 262%)، المنظفات (195%)، فالطلب على منتجاتها أصبح من المتطلبات الأساسية في هذه المرحلة؛ وأشار البعض إلى انتعاش الشركات العاملة في مجال المستلزمات الرياضية (زيادة بنسبة 170%)، والذي جاء نتيجة لإغلاق النوادي الصحية في دول المنطقة؛ أما في مجال اللوجستيات، فقد صاحب تحول المستهلكين إلى المنصات الإلكترونية، زيادة في الطلب على خدمات اللوجستيات الخاصة بإدارة المخزون والتوزيع، وذلك لارتباطها الوثيق بتغيرات أنماط الاستهلاك التي نتجت عن الأزمة (في المتوسط زادت مبيعات السلع الاستهلاكية عبر الإنترنت عالميًا بما يقارب 50%).

ويستنتج مما سبق، أن بيئة الأعمال حتمًا ستتغير، ولن تستطيع - تلك المنشآت التي ترفض مواكبة تطورات المرحلة - الاستمرار في سوق العمل؛ ويرى معظم الخبراء حول العالم أن أزمة كورونا، ستسن قواعد جديدة لبيئة الأعمال تقوم معظمها على دعائم التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتغير معايير وأعراف العمل في جمع أنحاء العالم.

## رابعًا - المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول في الوطن العربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة

تبنّت حكومات الدول العربية، ممثلة في أجهزتها المعنية، مجموعة من الحزم التحفيزية التي بلغت حتى شهر أبريل 2020 نحو 194 مليار دولار، وفقًا لبيانات صندوق النقد العربي، وذلك في محاولة لتقليل حجم الضرر الناتج عن تداعيات الجائحة، وذهب النصيب الأكبر من تلك الحزم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

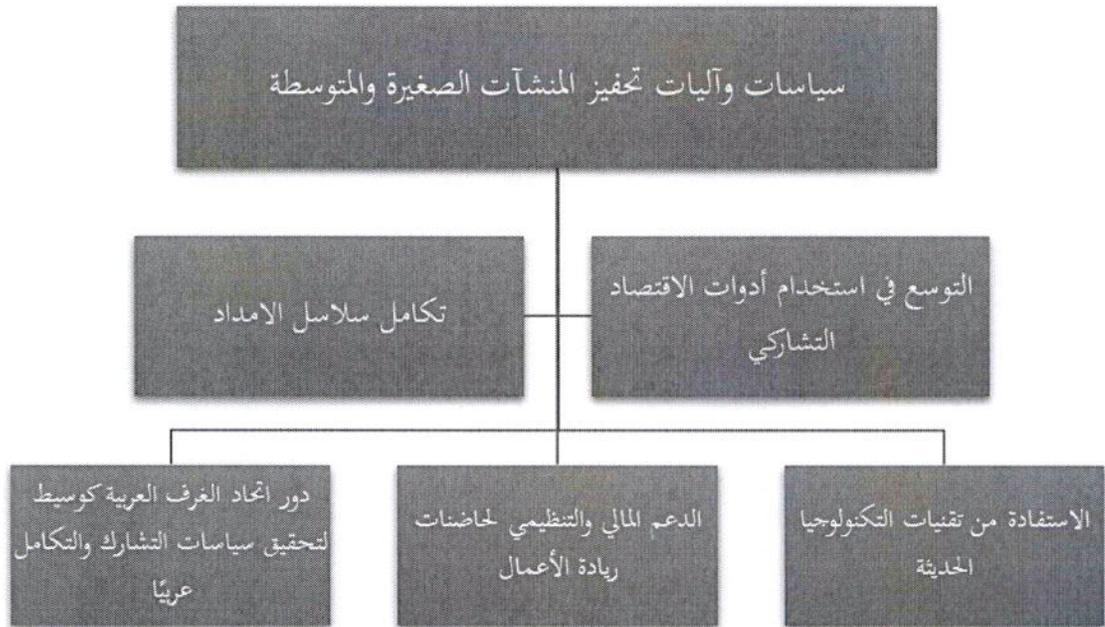
### وعلى سبيل المثال:

- أصدرت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي في الكويت يوم 21 أبريل 2020، قرارًا بتقديم حزمة تحفيزية، تضمنت تسهيلات مالية، بمعدلات فائدة منخفضة وفقًا لبعض الشروط، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كما تم تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية من قبل القطاع المصرفي ولمدة 6 أشهر مع عدم تحصيل فوائد نتيجة للتأجيل؛ كما تم تفعيل مبادرة تمويل القرض المشترك (80% من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد وفترة سماح لمدة عام واحد، و20% من البنوك بفائدة أقصاها 2.5% تُغطي من ميزانية الدولة).
- قامت حكومة أبو ظبي بتخصيص مبلغ 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية، تحت إدارة مكتب أبو ظبي للاستثمار، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها في التصدي لتداعيات الأزمة الراهنة. كما قامت حكومة أبو ظبي ببعض المبادرات مثل تأجيل سداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض، بدون أي رسوم إضافية، ومنح فترة سماح تصل إلى ثلاثة أشهر حتى نهاية يونيو 2020، وتخفيض جميع الرسوم المطبقة على الحسابات بدون رصيد، بنسبة تصل إلى 50%؛ كما ضخ البنك المركزي الإماراتي مبلغ 50 مليار درهم للبنوك لدعم هذا القطاع.
- قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، بدعم القطاع بمبلغ قارب من مليار جنيه في الربع الأول من 2020، وتمثل هذا الدعم في تمويل 44 ألف منشأة، وتساهم هذه الأخيرة في توفير 66.5 ألف فرصة عمل. كما قام البنك المركزي بتخفيض فائدة القروض على التشغيل للمنشآت الصغيرة والمطاعم بقطاع السياحة من 8% إلى 5%.

والأمر ليس مقصوراً على الدول المذكورة أعلاه بعينها، فقد انتهجت الكثير من دول المنطقة نفس النهج في تقديم الدعم لتلك المنشآت من خلال حزم تحفيزية، فالأمثلة سالت الذكر، المعروضة أعلاه تبيّن التوجه العام لدول المنطقة نحو الدفع بآليات وسياسات حماية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحيوية.

خامساً - السياسات والآليات المقترحة تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل دول المنطقة - المذكورة أعلاه - من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة للصمود أمام تداعيات الجائحة الوخيمة، تتطلب هذه المرحلة التي لم يشهدها العالم من قبل، تطبيق آليات جديدة، أكثر جرأة، لأن هذا الوقت هو وقت التفكير خارج النطاق من أجل إنقاذ الموقف. ويركز هذا التقرير على آليتين فقط، تساهمان في إنعاش قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية - في حال تنفيذهما في المنطقة بشكل صحيح.



## 1. تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية

أعطت الأزمة حافزاً لتطبيق آليات جديدة في الاقتصاد العربي، لمساعدة قطاع الأعمال والأفراد في تخفيف وطأة تلك التداعيات، وإيجاد طرق لتوفير النفقات مع زيادة الأرباح من أجل الحفاظ على استمرارية عمل الشركات بشكل خاص، ومساعدة الاقتصاد القومي بشكل عام، ومن أهم تلك الآليات الواعدة والتي تحتاج إلى زيادة تفعيل بالمنطقة، هي آليات الاقتصاد التشاركي. فوفقاً للمسح النصف سنوي على أكثر من ألف من أصحاب الأعمال الصغيرة، والذي تجريه "MYOB Business Monitor"<sup>(5)</sup>، فيعتقد العديد من مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة أن اقتصاد المشاركة له تأثير إيجابي على أعمالهم.

ويعتمد هذا النهج على اعتبار موارد الشركة كنظام بيئي، وليس هيكل مغلق، حيث يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام آليات الاقتصاد التشاركي لتوفير المال على المدى القصير في ظل الأزمة الراهنة، واتباع تلك الآليات كنهج استراتيجي على المدى الطويل أيضاً، وذلك عن طريق خلق علاقات مع الأفراد والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة لكلي الطرفين وذلك عن طريق:

- مرونة آلية التوظيف: في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة بالمنطقة وتطبيق منظومة العمل عن بعد، فمن الممكن تغيير آلية التوظيف بتلك الشركات، من أجل توفير نفقات التشغيل، وزيادة هامش الأرباح. فمن الممكن أن تكون آلية التوظيف أكثر مرونة، وبعقد جزئي وليس بدوام كامل في القطاعات التي تستدعي ذلك، مما يضمن الكفاءة والمرونة في القيام بالأعمال.
- الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالمهام "Outsourcing": حيث يمكن للشركات الصغيرة توفير تكاليف العديد من المهام من خلال الاعتماد على هذه الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، فيما يخص خدمات النقل، من الممكن الاعتماد على مقدمي هذه خدمات مثل "Uber"، عوضاً عن شراء أصول، كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً أن توفر ما يصل إلى 50% من تكاليف السكن باستخدام خدمات مثل "Airbnb".
- تعظيم الدخل من الأصول غير المستغلة بكفاءة: في حالة وجود موارد غير مستغلة بالمؤسسة، مثل مكاتب إضافية، أماكن وقوف السيارات غير مستخدمة، يمكن لجميع هذه الأصول أن تُدر أموالاً من خلال تأجيرها تفعيلاً لآليات اقتصاد المشاركة؛ ولتحقيق أقصى استفادة من اقتصاد المشاركة، لا بد من خلق بيئة محفزة له،

- حيث تحتاج كل دول المنطقة للتحرك سريعاً، وذلك لإنشاء إطار شامل يأخذ في اعتباره خصائص سوق كل دولة على حدة، لتعزيز الفوائد الاقتصادية من جهة، وتقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكين من جهة أخرى. ويشمل هذا الإطار أربعة محاور رئيسية، وهي:
- أ. نموذج حوكمة للإشراف على أنشطة تلك الاقتصادات المشاركة في قطاعاتها المختلفة، لمعالجة أية مشاكل ناجمة عن تلك الأنشطة، لتعزيز ثقة المستهلك.
- ب. تحقيق التوافق في اللوائح القانونية بين الأسواق المتشاركة، مع وضع أطر لتحديد المسؤولية القانونية تضمن حماية المستهلك.
- ج. أن تتضمن سياسات العمل الحديثة مفهوم "العمالة لبعض الوقت/ الدوام الجزئي"، سواءً للمواطنين أو الوافدين - تحديداً في الدول ذات العمالة الوافدة الكثيفة، مثل دول الخليج.
- د. أن تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة واضحة ومعلنة من خلال الجهات المعنية، وتتناسب مع واقع نشاط المنشآت.

## 2. تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"<sup>(6)</sup>

تعد إدارة سلاسل الإمداد "Supply Chain Management" هدفاً استراتيجياً يُنظر إليها الآن على أنها عامل تنافسي رئيسي في الاقتصاد، فأصبح بقاء، وقدرة المؤسسات على المنافسة - في بيئة تزداد ديناميكية وتعقيداً في ظل تداعيات الجائحة - يعتمد بشكلٍ أساسي عليها؛ ويأتي ضمان فاعلية سلاسل الإمداد في تحقيق التكامل بين عملياتها ومراحلها المتنوعة، وتشمل فوائد هذه النهج:

- انخفاض التكاليف وزيادة الإيرادات وزيادة رضا العملاء.
- تقليل تكاليف سلسلة الإمداد وتقليل الوقت في عمليات التوريد، ومراقبة الجودة، والتقليل من تكاليف عدة عمليات، أهمها التخزين والتوزيع، وضمان الجودة والقدرة التنافسية العالية للمنتجات، بالإضافة إلى تحسين دقة توقعات الطلب من قبل كل الشركاء.

ومن هذا المنطلق، نعرض لآليات تفعيل السياسات المذكورة أعلاه بالوطن العربي والمتمثلة بثلاثة

محاور رئيسية:

## أ. الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة

إن وضع تشريعات وقوانين ولوائح مرنة من شأنها استيعاب التغير التكنولوجي والاستخدام الأمثل لتقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالأخص في منصات التجارة الإلكترونية، ويمثل ذلك الداعم الرئيسي لسياسات الاقتصادات التشاركية، ولتكامل سلاسل الإمداد العربية، حيث أنه من الممكن تحويل تلك المنصات إلى أسواق متجمعة، خاصة في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة في جميع الدول في الوقت الراهن، وبالتالي فإنه الوقت الأمثل للمضي قدماً في دعم، بل وتذليل العقبات أمام إنشاء المنصات الإلكترونية التي تجمع دول الوطن العربي تحت مظلة تجارية واحدة.

ونتيجة الإجراءات الاحترازية، ولجوء قطاع الأعمال والمؤسسات التعليمية إلى الوسائل التكنولوجية للتواصل، وذلك بالعمل والتعلم عن بعد، ولمواكبة المتطلبات التي يحتمها الوضع الراهن، أصبح عام 2020 هو عام الجيل الخامس للإنترنت "Fifth Generation - 5G"، فستوفر شبكات الجيل الخامس سرعات تصل إلى 10 جيجابايت/الثانية، لتجعلها بذلك أسرع بمقدار 100 مرة من شبكات الجيل الرابع، مما يخلق تحولات جذرية في صناعات بأكملها في المنطقة ويسهل من إطلاق المنصات التي ستكون الداعم الأساسي لسياسات تحفيز قطاع الأعمال بالمنطقة.

وعلى الرغم من توقع انتشار تقنيات الجيل الخامس سريعاً عالمياً، إلا أن البلدان النامية في المنطقة العربية ستحتاج وقتاً أطولاً لتطوير بنيتها التحتية الإلكترونية لاستيعابها. بيد أن الآمال معلقة على دولتي الإمارات والسعودية، بكونهما رائدتان في تبني تكنولوجيا الجيل الخامس في المنطقة العربية، حيث تتصدر الإمارات المنطقة العربية تكنولوجياً وهي الرابعة عالمياً في إطلاق شبكات الجيل الخامس هذا العام، وقد دشنت الإمارات استراتيجية الجيل الخامس والتي بدأ بتنفيذها بالفعل على نطاق تجاري كل من شركتي "دو" و"اتصالات".

وبالتالي فإن الأولوية في الوقت الراهن هي تطوير البنية التحتية والتشريعية الإلكترونية بالمنطقة العربية للاستفادة من الخدمات التي ستخلقها التقنيات الحديثة، حيث من المهم جداً أن تدعم الدول الرائدة – المذكورة أعلاه – غيرها من الدول العربية من أجل ضمان تحقيق ونجاح السياسات الداعمة لقطاع الأعمال

بشكل عام، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك تحت مظلة تشريعية وقانونية موحدة تيسر الإجراءات وتحمي حقوق المستخدمين لتلك الخدمات.

#### ب. الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال

تعد حاضنات الأعمال محورًا حقيقيًا للتنمية، حيث يمكنها دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر وسيلة لمصادر التمويل الذاتي للمجتمعات المحلية في الوطن العربي، خاصةً في الوقت الراهن مع اعتماد الاقتصادات العربية بنسبة ليست بقليلة على تلك الحاضنات كما ذكرنا من قبل.

وتتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، بل وتسهم في فشلها، حيث تشير البيانات في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات ينخفض إلى أقل من 10%، بينما ترتفع نفس النسبة بين المنشآت التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 61%.

والجدير بالذكر أن حاضنات ريادة الأعمال تتبنى الابتكار، وتعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والتميزة.

وبالرغم من وجود مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تعمل على دعم تلك الحاضنات بالوطن العربي مثل منظمة "UNIDO"، والغرف التجارية بكل دولة، إلا أن تلك الحاضنات تواجه عوائق عديدة بالدول العربية تحوّل دون تطوير تقنيات جديدة بها. وتتمحور تلك المعوقات في ضعف الأطر التشريعية المشجعة للابتكار والبحث، وأيضًا هشاشة المقومات التقنية كالبينة التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف ميزانيات البحث والتطوير بدول المنطقة، وعدم كفاية مصادر التمويل، كذلك ندرة الكفاءات بهذا المجال. لذا لا بد على حكومات الدول العربية عامة أن تعمل على ما يلي:

- تطوير وتوفير الأساليب والمستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق مثل:
  - التكنولوجيا الملائمة
  - طرق تدريب جديدة
  - المعلومات حول الأسواق الجديدة
  - طرق التمويل من قبل الجهات الحكومية والمصارف، وتشجيع رأس المال المخاطر

وهذا فضلا عن غيرها من الخدمات التي من شأنها بقاء ومنافسة تلك المنشآت في الاسواق المحلية، الاقليمية والعالمية، خاصة في الوقت الراهن الذي يعد وقتا حرجا للغاية لتلك المنشآت خاصة الصغيرة منها، مثل:

- إقامة تحالفات إقليمية ودولية بين الجهات المعنية لتطوير قطاع التكنولوجيا بالمنطقة وذلك لتوفير الموارد اللازمة، واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.
- التركيز على تكامل السياسات بحيث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ذلك إن إتاحة الفرصة لوجود حاضنات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إطار تشريعي وبيئة قانونية تتماشى مع قوانين الاستثمار بالدول المختلفة.
- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات الدولية والجامعات، وتشجيع التعاون بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة لريادة الأعمال.

### ج. دور اتحادات الغرف التجارية في تحقيق سياسات التشارك والتكامل عربياً

تلعب الغرف التجارية واتحاداتها بالدول العربية دوراً محورياً ورئيسياً في تحقيق سياسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توعية وتأهيل القطاع التجاري للتعامل مع المستجدات والتحديات التي تشهدها الأسواق المحلية، وتوفير المعلومات اللازمة لمنتسبيها، حيث تم إنشاء تلك الغرف لإيجاد جهة منظمة وموحدة لتمثيل مؤسسات القطاع الخاص. فهي بالأحرى همزة الوصل بين التجار ممثلين في شعبهم المختلفة، والجهات المعنية بالنشاط التجاري والاقتصادي بالدولة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق تلك الغرف تقديم الدعم المعلوماتي لسياسات التشارك في الموارد، وسياسات التكامل في سلاسل الإمداد، ودعم

المنشآت بقواعد البيانات التي تسهل إيجاد الشركاء المحليين الأنسب لعمليات التشارك والتكامل، من خلال منصات إلكترونية أو لجان إدارية معنية بذلك، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالشؤون الرقابية.

والجدير بالذكر أن دور تلك الغرف ليس مقتصرًا فقط على كونها وسيطًا محليًا لسياسات التشارك والتكامل بين أصحاب الأعمال بنفس الدولة، ولكن من الممكن أن يكون هذا الدور إقليميًا وعالميًا، مما يعمل على تنشيط حركة التصدير، وفتح أسواق جديدة لتلك المنشآت وتكامل سلاسل الإمداد الخاصة بها مع الشركاء الأجانب، وذلك من خلال دور الغرف العربية الأجنبية المشتركة التي تقوم بمثل هذا الدور إلى حد كبير.

كما يبرز دور اتحاد الغرف العربية في دعم ملفات ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال تقديم برامج تدريبية، وتسهيل التواصل مع أصحاب رؤوس الأموال للحصول على رأس المال اللازم، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الكبرى العالمية والمنظمات الدولية، مما يزيد من قدرة تلك المنشآت على المساهمة الفعالة في جهود التنمية العربية.



## سادسًا - خارطة طريق المستقبل

بعد عرض آثار تبعات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، اتضحت الصورة كاملة، بما يتحتم علينا الآن أن نضع نصب أعيننا طريق المستقبل، بتكريس بعض الخطوات التي يمكن أن تستفيد منها هذه المنشآت الهامة والحساسة، للتخفيف من حدة وقع الآثار السلبية من جهة، وتوفير معطيات النمو من جهة أخرى.

1. تعزيز الترابط بين الدول العربية ممثلة في غرفها التجارية، لمشاركة الرؤى والخبرات وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الدعم الفني والتقني لتلك المنشآت.
2. وضع استراتيجيات لإدارة الأزمات، ومشاركة الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة بين دول المنطقة، لما لهذه الخطط من أهمية في مساعدة المنشآت على المدى القصير والطويل، من خلال نظام عمل رقمي متكامل، للخروج بأقل الخسائر، وبشكل يسهل ويسرع عملية إعادة إحياء الأعمال بعد الأزمات.
3. تسهيل إجراءات التحول الرقمي وتقديم الدعم الفني والمادي لتيسير هذه العملية، بالتنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص سواء كانت حكومات أو شركات ضخمة أو منظمات دولية، والذي يُمكن المنشآت من إعادة توظيف جهود القوى العاملة بشكل أكثر كفاءة.
4. إنشاء منصات إلكترونية تجمع المنشآت العاملة بكل قطاع لتسهيل عمليات الاتصال والمشاركة وتبادل المعلومات، بشكل يعزز كفاءة القطاع ككل.
5. إرساء دعائم الاستدامة في نماذج وهياكل المنشآت الجديدة، كي تستوعب التغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.
6. تقليل الوقت وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتقديم على بدء النشاط، لمحاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد.
7. تخصيص جزء من الدعم إلى حفظ أجور العاملين، حفاظًا على استمرارية المنشآت، وخصوصًا العاملة في القطاع الصحي والقطاع الغذائي.
8. تسهيل إجراءات الحصول على قروض بضمانات بسيطة تتسق مع حجم المنشأة، وإتاحتها بدون فائدة، أو بفائدة بسيطة، وتمديد آجال سداد القروض واحتساب الفوائد لفترة أطول.
9. إعفاء المنشآت العاملة في قطاعات الاقتصاد الإنتاجي من الالتزامات الضريبية، أو تأجيل سدادها، أو جدولتها على فترات طويلة.

10. توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي لمنتجات المنشآت المذكورة أعلاه في رقم (7)، فتساهم بذلك في زيادة الطلب على منتجاتها.
11. دمج المنشآت العاملة في القطاعات المحورية في سلاسل إمداد الحكومات وكبار الشركات.
12. دعم مدخلات الإنتاج من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد وتكاليف التخليص الجمركي، وتخفيض أو إزالة التعريفات المحصلة وبالأخص على المدخلات الإنتاجية لهذه المنشآت.

## الهوامش

- <sup>1</sup> تقرير صادر من صندوق النقد الدولي بعنوان " ENHANCING THE ROLE OF SMES IN THE ARAB WORLD—SOME KEY CONSIDERATIONS".
- <sup>2</sup> راجع "The Mediterranean Middle East and North Africa 2018".
- <sup>3</sup> يجب مراعاة فروق التقسيم واعتبارات القياس المختلفة لهذه المنشآت بين الدول كما أشرنا سابقاً.
- <sup>4</sup> تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بعنوان "SME Policy Responses".
- <sup>5</sup> مؤسسة رائدة في شؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أستراليا.
- <sup>6</sup> تعريف تكامل سلاسل الإمداد طبقاً لـ "Mentzer et al., 2001" هو "مجموعة مكونة من ثلاث كيانات أو أكثر للمشاركة بشكل مباشر في تدفقات المنتجات، الخدمات، التمويل، والمعلومات من المصدر إلى العميل، وذلك عن طريق مواءمة وتنسيق الموارد والقرارات والأساليب والعمليات التجارية والموظفين، بين مختلف الشركاء في سلسلة الإمداد لتحسين قدرتهم على العمل معاً".

leena malkawi

**From:** Amman Chamber of Commerce  
**Sent:** Wednesday, May 13, 2020 1:19 PM  
**To:** leena malkawi  
**Subject:** FW: دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل كوفيد 19  
**Attachments:** رسالة الى غرفة تجارة عمان.pdf; دراسة بعنوان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وطرق حمايتها في ظل كوفيد-19.pdf



غرفة تجارة عمان  
Amman Chamber of Commerce



القدس عاصمة فلسطين الأبدية  
Jerusalem is The Eternal Capital of Palestine

Tel.: + 962 6 5666151 Fax: +962 6 5666155 P. O. Box: 287 Amman11118 Jordan E-mail:  
[info@ammanchamber.org.jo](mailto:info@ammanchamber.org.jo)

[www.ammanchamber.org.jo](http://www.ammanchamber.org.jo) , <http://www.غرفة-تجارة-عمان.الاردن>



للمحافظة على البيئة يرجى عدم طباعة هذه الرسالة الإلكترونية إلا للضرورة.

 Please consider the environment before printing this email.

This e-mail contains confidential and/or privileged information belonging to Amman Chamber of Commerce. If you are not the intended recipient, you are hereby notified that any disclosure, copying, distribution and/or the taking of any action based upon reliance on the contents of this transmission is strictly forbidden. If you have received this message in error please notify the sender by return e-mail and delete it from your system. thank you for your cooperation.

**From:** Union of Arab Chambers [mailto:sec1@uac.org.lb]  
**Sent:** 13 أيار, 2020 10:27 ص  
**To:** Amman Chamber of Commerce <AmmanChamberofCommnerce@AmmanChamber.ORG.JO>  
**Subject:** دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل كوفيد 19

سعادة الاستاذ خليل الحاج توفيق المحترم

رئيس غرفة تجارة عمان

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،

الرجاء الاطلاع على المرفق

,Regards

Nasser Nahla  
Secretary Department

Union of Arab Chambers  
22 / 21 / 826020 1 Tel./Fax: 00 961  
[www.uac-org.org](http://www.uac-org.org)



## المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وطرق حمايتها في ظل كوفيد-19

د. سارة الجزائر

أ. أنطون رضا توت عنخ آمون حنا

أ. ريهام رفعت الخطيب

أ. ميرنا عاطف عوض

مايو (أيار) 2020

## المحتويات

- 3..... مقدمة
- 4..... أولاً - وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي
- 5 ..... ثانيًا - الآثار الاقتصادية للجائحة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالميًا وعربيًا
- 7 ..... ثالثًا - انعكاسات الأزمة على مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- 9..... رابعًا - المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول في الوطن العربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة
- 10..... خامسًا - السياسات والآليات المقترحة تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي
1. تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية
2. تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"
- 13..... أ. الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة
- 14..... ب. الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال
- 15..... ج. دور اتحادات الغرف التجارية في تحقيق سياسات التشارك والتكامل عربيًا
- 17..... سادسًا - خارطة طريق المستقبل

أولت الدول العربية اهتمامًا خاصًا وامتزاجًا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مدار العقدين الماضيين، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه كمحركٍ فعالٍ في الاقتصاد وبيئة الأعمال. فقد شملت الدول بالرعاية عن طريق تقديم التمويل والتدريب اللازمين، بجانب التشريعات القانونية المنظمة.

ويأتي ضمن نطاق عمل تلك المؤسسات كل ما يقع بين الحرف التقليدية وأعمال الابتكار والذكاء الاصطناعي، وتتخلل قطاعات عديدة مثل الزراعة والصناعة والتجارة؛ بجانب قطاع الخدمات، والذي ازدهر مؤخرًا نتيجة رواج مبادرات تشجيع ريادة الأعمال في المنطقة.

وقد جاءت نسبة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال في الوطن العربي بما يقارب 90% طبقًا لآخر إحصائيات صندوق النقد الدولي "IMF" لعام 2019<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من ذلك، فما زالت هذه المنشآت تواجه بعض الصعوبات ومعوقات العمل في وطننا العربي؛ والتي تحول بينها وبين رفع تنافسيتها، ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو مجدية، وتوفير فرص عمل حقيقية؛ فعلى سبيل المثال، يقع غياب سياسة تنموية شمولية، بجانب صعوبة الوصول إلى تمويل بشروط مناسبة، على رأس هذه المعوقات.

ويزداد على ما سبق، اجتياح فيروس كورونا المستجد للعالم، الذي عصف باقتصاد كبرى الدول، وحطم معظم أعمال كبريات المؤسسات العالمية؛ فتسابقت الدول لحماية مؤسساتها حفاظًا على مكتسباتها الاقتصادية، من خلال حزم الدعم والتحفيز. ورغم ذلك، فلعله من أكثر ما يؤرق حاليًا هو قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تبعات هذه الجائحة، وإلى أي مدى ستصمد في المواجهة.

ويجب علينا التنويه، قبل أن نخوض في الدراسة، عن التفاوت والتباين الموجود في تعريفات هذه المنشآت (متناهية الصغر، الصغيرة، والمتوسطة)، والتي تختلف حسب الأطر القانونية لدول المنطقة، وإذا كان السائد هو تقسيمها إما طبقًا لعدد العاملين بها، أو حجم أعمالها أو رأس مالها المدفوع<sup>(2)</sup>. وفي هذه الدراسة نحن نقصد القطاع ككل وبغض النظر عن هذه الاختلافات.

وتتناول هذه الدراسة الآثار السلبية التي وقعت على المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة تفشي الجائحة في أهم قطاعات الاقتصاد في المنطقة، وحزم التحفيز التي اتخذتها الدول من جانبها لمواجهة الموقف، كما تلقي الضوء على بعض القطاعات الواعدة، لتستجح أخيراً سبل الحماية والوجهات المستقبلية لهذه المنشآت في ظل تقاوم تداعيات الجائحة.

## أولاً - وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

نبدأ الدراسة بعرض موجز، نقدم فيه الإحصائيات العامة لهذه المنشآت، وأهم قطاعاتها، وحجم مساهمتها في الاقتصادات العربية؛ فكما ذكرنا سابقاً، تحتل هذه المنشآت مكانة هامة ومؤثرة في بلادنا، وتحديداً لأنها تساعد على تسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها، وتدفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص عمل، وتشجيع الابتكار. فطبقاً لإحصائيات البنك الدولي "World Bank"، يساهم القطاع الرسمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يصل إلى 40% من الدخل القومي في اقتصادات الدول الناشئة، وتتضاعف هذه النسبة بشكل كبير إذا ما تضمنت القطاع غير الرسمي منها.

وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد ما يتراوح بين 80% - 90% من حجم الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، وما يفوق 97% في العالم العربي<sup>(3)</sup>، وتتراوح نسب مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بين 4% - 40%.

وفيما يخص القطاعات التي تعمل بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهي تشمل معظم الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع الصناعة، ثم التجارة، يليهم القطاع الخدمي، وآخرهم الزراعة. فعلى سبيل المثال، في مصر، أتى توزيع هذه المنشآت - طبقاً لأحدث بيانات البنك المركزي المصري "CBE"، والمعهد المصرفي المصري "EBI" كالتالي: قطاع الصناعة 51% (صناعات الأغذية 38%، الملابس 14%، الأثاث 11%)؛ قطاع التجارة 40% (نصفها لتجارة الجملة، والنصف الآخر للتجزئة)؛ القطاع الخدمي (السياحة 3%، العقارات 2%)، وعلى الرغم من حجم هذه المنشآت، الذي يمثل 80% من الاقتصاد، إلا أنها تساهم بأقل من 25% فقط في الناتج المحلي الإجمالي.

وأفي عام 2019، كانت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية 20% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وجاء توزيع نشاطها كالتالي: 47% تجارية وفندقية، 27% قطاع العقارات، 12% للقطاع الصناعي، و8% للخدمات المجتمعية. أما في الإمارات، فيمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، ويوفر وظائف لأكثر من 86% من القوى العاملة في القطاع الخاص.

وتلخيصًا لما سبق، تُبين الإحصائيات أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الاقتصاد في دول المنطقة، فهي تشغل الجزء الأكبر من الأنشطة الإنتاجية، بجانب توفيرها لفرص عمل للشباب، وخصوصًا في الأعمال والقطاعات التي تعتمد على ريادة الأعمال والابتكار، وكان لهذا الدور المحوري الذي تلعبه الفضل في أن تندفع حكومات دول المنطقة ومثيلاتها في العالم إلى حماية هذه المنشآت من خلال حزم تحفيزية والتي سنعرضها لاحقًا.

## ثانيًا - الآثار الاقتصادية للجائحة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالميًا وعربيًا

شهدت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، بمختلف قطاعاتها في دول العالم، تأثيرًا كبيرًا نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وتراجع مستويات الطلب العالمي، لكونها غير قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنةً بالمنشآت الكبيرة. ويرجع أحد أهم الأسباب إلى انخفاض الهوامش الربحية، فعلى سبيل المثال:

- بلغ متوسط خسارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى الإتحاد الأوروبي 50% وفقًا للرابطة الأوروبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- أطلق اتحاد المنشآت الصغيرة الفرنسي "CPME" تحذيرًا بأن 55% من المنشآت الصغيرة في فرنسا مهددة بالإفلاس في الأشهر القليلة القادمة.
- تعسر 30% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أيرلندا خلال شهري مايو ويونيو، في حالة عدم تحسن الأوضاع الراهنة.
- انخفضت إيرادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الشهرية بنسبة 60% في الصين مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019.

- وفقاً لدراسة أجرتها الكونفدرالية المغربية للمقاومات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، فقد تم وقف نشاط 83% من المنشآت الصغيرة في المغرب والتي تمثل ما يقارب 30% من قطاع التجارة.

وفي الوطن العربي ككل، فقد حذرت منظمات رقابية من أن واحدة من بين خمسة منشآت صغيرة لن تصمد حتى نهاية شهر مايو من العام الجاري. ونشهد في الفترة الراهنة تداعيات الأزمة وتحديداً على بعض قطاعات التجارة والخدمات، وخاصةً بعد قرارات فرض حظر التجمعات، التي نتج عنها إغلاق المطاعم والمقاهي والمتاجر الصغيرة، وما أفضى عنه ذلك من خسائر مالية وأخرى في الوظائف وفرص العمل للقوى العاملة.

وامتدت تداعيات الأزمة لتخيّم على المنشآت العاملة بقطاع الصناعة أيضاً، ويرجع ذلك إلى تأثير حركة التجارة الخارجية، التي نتج عنها انخفاض في حجم الواردات من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، والتي تشكل نسبةً كبيرة من حجم واردات الوطن العربي؛ فعلى سبيل المثال، سجلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية - من المواد الخام والمنتجات والوسيط - إلى دولتي الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية 55% من إجمالي الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وفي مصر، فقد بلغت الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة من الصين نحو 80% من حجم الواردات، الأمر الذي يؤثر على الصناعات المحلية التي تعتمد على تلك الواردات، وبشكل يصعب توفير بدائل محلية الصنع له في الوقت الحالي.

وفيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بقطاع الزراعة، وهي تلك التي تتشكل من أفراد المزارعين، فقد تأثرت هي الأخرى، مع تأثر حركة التجارة، مما أدى إلى ندرة الأسمدة والبذور، كما ازداد الأمر سوءاً بعد إلغاء المعارض التسويقية للمنتجات الزراعية، التي كانت تعقد بحلول شهر رمضان الكريم، والمنظمة من قبل الغرف التجارية في بعض الدول العربية، فكانت تتيح لأصحاب هذه المنشآت الفرصة لتسويق منتجاتهم.

## ثالثاً - انعكاسات الأزمة على مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن لأحدٍ أن ينكر ثقل وطأة الجائحة على النظم الاقتصادية والصحية والاجتماعية حول العالم، فقد أتت كل توقعات المنظمات الدولية فيما يخص النمو سلبية في معظم دول العالم، وجاءت المؤشرات الاقتصادية مؤيدة لتلك التوقعات. وقد كان لهذه التأثيرات المختلفة للجائحة الوقع الأكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لا سيما بسبب حجمها، الأمر الذي دفع حكومات دول المنطقة إلى إطلاق برامج حماية خاصة، إيماناً منها بدور هذه المنشآت المحوري في إنعاش الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، ومشاركتها الفعالة في نشاطات وبيئة الأعمال.

ولكن - وكما هو سائدٌ في تاريخ الأزمات السابقة - كان لهذه الأزمة بعض الانعكاسات الإيجابية على بعض القطاعات، وسوف نعرض في هذا الجزء لتلك الانعكاسات على القطاعات المختلفة، ويتوجب علينا الإشارة إلى محدودية الأدلة الإحصائية التي توضح الآثار المختلفة للجائحة على هذه المنشآت، والهدف من هذا الجزء من الدراسة هو إلقاء الضوء على وجهات المستقبل وفقاً للوضع الحالي الذي فرضته الأزمة، فنتناول الخطوط العريضة للقطاعات والصناعات الواعدة؛ والمؤكد هو أن تطبيقات التكنولوجيا ستكون رائدة المرحلة القادمة، فهذا التحول نحو اعتماد الأدوات التكنولوجية في كل قطاعات الأعمال ليس لصيقاً بالمرحلة الحالية فحسب، بل يمتد ليرسي دعائم تطور بيئة الأعمال مستقبلاً.

ولما كانت هذه الأزمة، أزمة صحية في المقام الأول، فقد اتخذت الدول إجراءات حماية، تمثلت في إغلاق أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية، والتأكيد على ضرورة التباعد الاجتماعي، والحجر المنزلي، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة، وعلى نحوٍ متزايدٍ في أنشطة المنشآت العاملة بالصناعة والسياحة على وجه الخصوص<sup>(4)</sup>، إذا ما قُورنت بتلك التي في مجال التجارة الإلكترونية؛ فأشعلت تلك الإجراءات فتيل تغيير العالم من حولنا، وتحديداً بيئة الأعمال.

ويلاحظ ظهور أنماط جديدة غيرت ثوابت بيئة للعمل، تمثل أهمها في العمل عن بعد، والذي سيغير المنظور التقليدي للعمل في المستقبل؛ ولحق ذلك اتساع رقعة منصات التجارة والأعمال الإلكترونية (تمثل قيمة سوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي 7 مليارات دولار، من المتوقع تضاعف هذا الرقم بنهاية 2020، فيما يبلغ عدد المتسوقين عبر الإنترنت 30 مليون شخص). وقد زاد رواج تطبيقات المعاملات

المالية؛ وأيضًا ذهبت المؤسسات التعليمية إلى اعتماد سياسات مشابهة، تم الاعتماد فيها على منصات التواصل عبر الإنترنت وتطبيقاتها، وساد التعليم عن بعد في معظم الجامعات والمدارس؛ ولجأت بعض المؤسسات في قطاع السياحة إلى إطلاق منصات إلكترونية لترويج السياحة الافتراضية.

كما لاقى قطاع تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية اهتمامًا متزايدًا، حيث يلاحظ نمو تطبيقات الحوسبة السحابية "Cloud Computing" والذي جاء ليس فقط كنتيجة للجوء الكثير من المؤسسات والشركات إلى العمل عن بعد، بل أيضًا لما يفرضه واقع تطور بيئة الأعمال وتحولها إلى الرقمنة؛ ولحقت بها تطبيقات الـ "Video Conferencing"، فوجد زيادة قيمة أسهم تطبيق "Zoom" بما يجاوز 50% في مارس 2020.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال الصناعات، يرى الخبراء والمحللون استمرار نمو أعمال المنشآت العاملة بصناعات المستحضرات والمستلزمات الطبية والوقائية (زادت المطهرات بنسبة 262%)، المنظفات 195%)، فالطلب على منتجاتها أصبح من المتطلبات الأساسية في هذه المرحلة؛ وأشار البعض إلى انتعاش الشركات العاملة في مجال المستلزمات الرياضية (زيادة بنسبة 170%)، والذي جاء نتيجة لإغلاق النوادي الصحية في دول المنطقة؛ أما في مجال اللوجستيات، فقد صاحب تحول المستهلكين إلى المنصات الإلكترونية، زيادة في الطلب على خدمات اللوجستيات الخاصة بإدارة المخزون والتوزيع، وذلك لارتباطها الوثيق بتغيرات أنماط الاستهلاك التي نتجت عن الأزمة (في المتوسط زادت مبيعات السلع الاستهلاكية عبر الإنترنت عالميًا بما يقارب 50%).

ويستنتج مما سبق، أن بيئة الأعمال حتمًا ستتغير، ولن تستطيع - تلك المنشآت التي ترفض مواكبة تطورات المرحلة - الاستمرار في سوق العمل؛ ويرى معظم الخبراء حول العالم أن أزمة كورونا، ستسن قواعد جديدة لبيئة الأعمال تقوم معظمها على دعائم التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتغير معايير وأعراف العمل في جمع أنحاء العالم.

## رابعاً - المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول في الوطن العربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة

تبنّت حكومات الدول العربية، ممثلة في أجهزتها المعنية، مجموعة من الحزم التحفيزية التي بلغت حتى شهر أبريل 2020 نحو 194 مليار دولار، وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي، وذلك في محاولة لتقليل حجم الضرر الناتج عن تداعيات الجائحة، وذهب النصيب الأكبر من تلك الحزم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

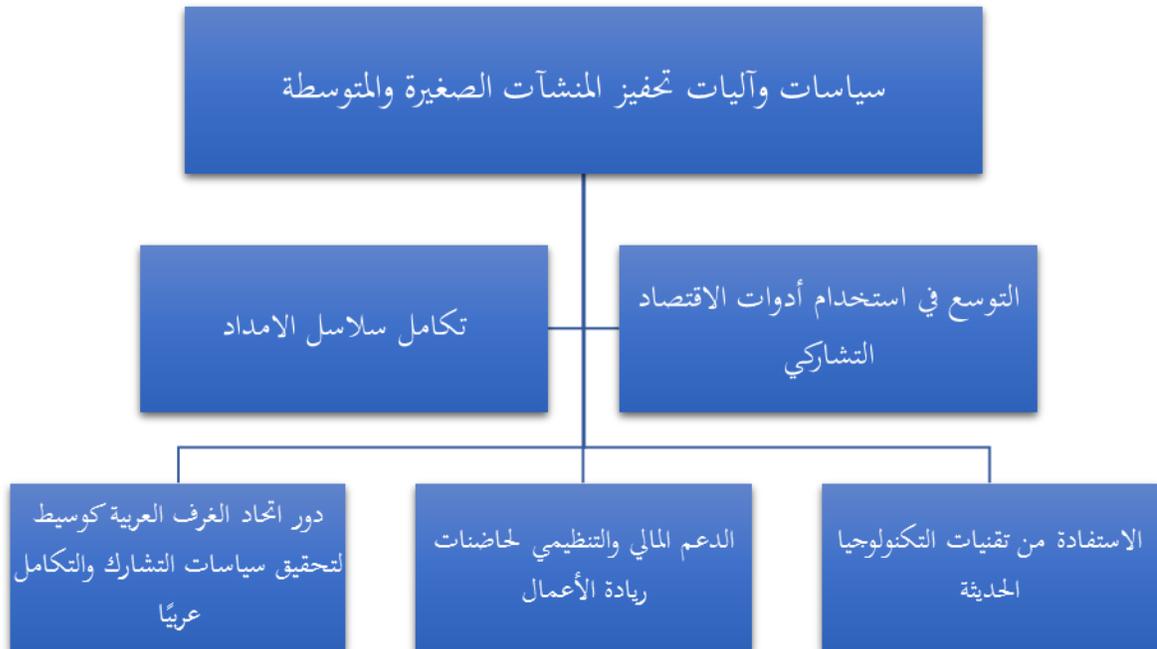
### وعلى سبيل المثال:

- أصدرت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي في الكويت يوم 21 أبريل 2020، قراراً بتقديم حزمة تحفيزية، تضمنت تسهيلات مالية، بمعدلات فائدة منخفضة وفقاً لبعض الشروط، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كما تم تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية من قبل القطاع المصرفي ولمدة 6 أشهر مع عدم تحصيل فوائد نتيجة للتأجيل؛ كما تم تفعيل مبادرة تمويل القرض المشترك (80% من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد وفترة سماح لمدة عام واحد، و20% من البنوك بفائدة أقصاها 2.5% تُغطى من ميزانية الدولة).
- قامت حكومة أبو ظبي بتخصيص مبلغ 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية، تحت إدارة مكتب أبو ظبي للاستثمار، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها في التصدي لتداعيات الأزمة الراهنة. كما قامت حكومة أبو ظبي ببعض المبادرات مثل تأجيل سداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض، بدون أي رسوم إضافية، ومنح فترة سماح تصل إلى ثلاثة أشهر حتى نهاية يونيو 2020، وتخفيض جميع الرسوم المطبقة على الحسابات بدون رصيد، بنسبة تصل إلى 50%؛ كما ضخ البنك المركزي الإماراتي مبلغ 50 مليار درهم للبنوك لدعم هذا القطاع.
- قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، بدعم القطاع بمبلغ قارب من مليار جنيه في الربع الأول من 2020، وتمثل هذا الدعم في تمويل 44 ألف منشأة، وتساهم هذه الأخيرة في توفير 66.5 ألف فرصة عمل. كما قام البنك المركزي بتخفيض فائدة القروض على التشغيل للمنشآت الصغيرة والمطاعم بقطاع السياحة من 8% إلى 5%.

والأمر ليس مقصوراً على الدول المذكورة أعلاه بعينها، فقد انتهجت الكثير من دول المنطقة نفس النهج في تقديم الدعم لتلك المنشآت من خلال حزم تحفيزية، فالأمثلة سالت الذكر، المعروضة أعلاه تبين التوجه العام لدول المنطقة نحو الدفع بآليات وسياسات حماية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحيوية.

### خامساً - السياسات والآليات المقترحة تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل دول المنطقة - المذكورة أعلاه - من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة للصمود أمام تداعيات الجائحة الوخيمة، تتطلب هذه المرحلة التي لم يشهدها العالم من قبل، تطبيق آليات جديدة، أكثر جرأة، لأن هذا الوقت هو وقت التفكير خارج النطاق من أجل إنقاذ الموقف. ويركز هذا التقرير على آليتين فقط، تساهمان في إنعاش قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية - في حال تنفيذهما في المنطقة بشكل صحيح.



## 1. تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية

أعطت الأزمة حافزاً لتطبيق آليات جديدة في الاقتصاد العربي، لمساعدة قطاع الأعمال والأفراد في تخفيف وطأة تلك التداعيات، وإيجاد طرق لتوفير النفقات مع زيادة الأرباح من أجل الحفاظ على استمرارية عمل الشركات بشكل خاص، ومساعدة الاقتصاد القومي بشكل عام، ومن أهم تلك الآليات الواعدة والتي تحتاج إلى زيادة تفعيل بالمنطقة، هي آليات الاقتصاد التشاركي. فوفقاً للمسح النصف سنوي على أكثر من ألف من أصحاب الأعمال الصغيرة، والذي تجريه "MYOB Business Monitor"<sup>(5)</sup>، فيعتقد العديد من مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة أن اقتصاد المشاركة له تأثير إيجابي على أعمالهم.

ويعتمد هذا النهج على اعتبار موارد الشركة كنظام بيئي، وليس هيكل مغلق، حيث يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام آليات الاقتصاد التشاركي لتوفير المال على المدى القصير في ظل الأزمة الراهنة، واتباع تلك الآليات كنهج استراتيجي على المدى الطويل أيضاً، وذلك عن طريق خلق علاقات مع الأفراد والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة لكلي الطرفين وذلك عن طريق:

- **مرونة آلية التوظيف:** في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة بالمنطقة وتطبيق منظومة العمل عن بعد، فمن الممكن تغيير آلية التوظيف بتلك الشركات، من أجل توفير نفقات التشغيل، وزيادة هامش الأرباح. فمن الممكن أن تكون آلية التوظيف أكثر مرونة، وبعقد جزئي وليس بدوام كامل في القطاعات التي تستدعي ذلك، مما يضمن الكفاءة والمرونة في القيام بالأعمال.
- **الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالمهام "Outsourcing":** حيث يمكن للشركات الصغيرة توفير تكاليف العديد من المهام من خلال الاعتماد على هذه الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، فيما يخص خدمات النقل، من الممكن الاعتماد على مقدمي هذه خدمات مثل "Uber"، عوضاً عن شراء أصول، كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً أن توفر ما يصل إلى 50% من تكاليف السكن باستخدام خدمات مثل "Airbnb".
- **تعظيم الدخل من الأصول غير المستغلة بكفاءة:** في حالة وجود موارد غير مستغلة بالمؤسسة، مثل مكاتب إضافية، أماكن وقوف السيارات غير مستخدمة، يمكن لجميع هذه الأصول أن تُدر أموالاً من خلال تأجيرها تفعيلاً لآليات اقتصاد المشاركة؛ ولتحقيق أقصى استفادة من اقتصاد المشاركة، لا بد من خلق بيئة محفزة له،

حيث تحتاج كل دول المنطقة للتحرك سريعاً، وذلك لإنشاء إطار شامل يأخذ في اعتباره خصائص سوق كل دولة على حدة، لتعزيز الفوائد الاقتصادية من جهة، وتقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكين من جهة أخرى. ويشمل هذا الإطار أربعة محاور رئيسية، وهي:

أ. نموذج حوكمة للإشراف على أنشطة تلك الاقتصادات المشاركة في قطاعاتها المختلفة، لمعالجة أية مشاكل ناجمة عن تلك الأنشطة، لتعزيز ثقة المستهلك.

ب. تحقيق التطابق في اللوائح القانونية بين الأسواق المتشاركة، مع وضع أُطر لتحديد المسؤولية القانونية تضمن حماية المستهلك.

ج. أن تتضمن سياسات العمل الحديثة مفهوم "العمالة لبعض الوقت/ الدوام الجزئي"، سواءً للمواطنين أو الوافدين - تحديداً في الدول ذات العمالة الوافدة الكثيفة، مثل دول الخليج.

د. أن تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة واضحة ومعلنة من خلال الجهات المعنية، وتتناسب مع واقع نشاط المنشآت.

## 2. تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"<sup>(6)</sup>

تعد إدارة سلاسل الإمداد "Supply Chain Management" هدفاً استراتيجياً يُنظر إليها الآن على أنها عامل تنافسي رئيسي في الاقتصاد، فأصبح بقاء، وقدرة المؤسسات على المنافسة - في بيئة تزداد ديناميكية وتعقيداً في ظل تداعيات الجائحة - يعتمد بشكلٍ أساسيٍ عليها؛ ويأتي ضمان فاعلية سلاسل الإمداد في تحقيق التكامل بين عملياتها ومراحلها المتنوعة، وتشمل فوائد هذه النهج:

- انخفاض التكاليف وزيادة الإيرادات وزيادة رضا العملاء.
- تقليل تكاليف سلسلة الإمداد وتقليل الوقت في عمليات التوريد، ومراقبة الجودة، والتقليل من تكاليف عدة عمليات، أهمها التخزين والتوزيع، وضمان الجودة والقدرة التنافسية العالية للمنتجات، بالإضافة إلى تحسين دقة توقعات الطلب من قبل كل الشركاء.

ومن هذا المنطلق، نعرض لآليات تفعيل السياسات المذكورة أعلاه بالوطن العربي والمتمثلة بثلاثة محاور رئيسية:

## أ. الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة

إن وضع تشريعات وقوانين ولوائح مرنة من شأنها استيعاب التغير التكنولوجي والاستخدام الأمثل لتقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالأخص في منصات التجارة الإلكترونية، ويمثل ذلك الداعم الرئيسي لسياسات الاقتصادات التشاركية، ولتكامل سلاسل الإمداد العربية، حيث أنه من الممكن تحويل تلك المنصات إلى أسواق متجمعة، خاصةً في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة في جميع الدول في الوقت الراهن، وبالتالي فإنه الوقت الأمثل للمضي قُدماً في دعم، بل وتذليل العقبات أمام إنشاء المنصات الإلكترونية التي تجمع دول الوطن العربي تحت مظلة تجارية واحدة.

ونتيجة الإجراءات الاحترازية، ولجوء قطاع الأعمال والمؤسسات التعليمية الى الوسائل التكنولوجية للتواصل، وذلك بالعمل والتعلم عن بعد، ولمواكبة المتطلبات التي يحتمها الوضع الراهن، أصبح عام 2020 هو عام الجيل الخامس للإنترنت "5G - Fifth Generation"، فستوفر شبكات الجيل الخامس سرعات تصل إلى 10 جيجابايت/الثانية، لتجعلها بذلك أسرع بمقدار 100 مرة من شبكات الجيل الرابع، مما يخلق تحولات جذرية في صناعات بأكملها في المنطقة ويسهل من إطلاق المنصات التي ستكون الداعم الأساسي لسياسات تحفيز قطاع الأعمال بالمنطقة.

وعلى الرغم من توقع انتشار تقنيات الجيل الخامس سريعاً عالمياً، إلا أن البلدان النامية في المنطقة العربية ستحتاج وقتاً أطولاً لتطوير بنيتها التحتية الإلكترونية لاستيعابها. بيد أن الآمال معلقة على دولتي الإمارات والسعودية، بكونهما رائدتان في تبني تكنولوجيا الجيل الخامس في المنطقة العربية، حيث تنصدر الإمارات المنطقة العربية تكنولوجياً وهي الرابعة عالمياً في إطلاق شبكات الجيل الخامس هذا العام، وقد دشنت الإمارات استراتيجية الجيل الخامس والتي بدأ بتنفيذها بالفعل على نطاق تجاري كلٍ من شركتي "دو" و"اتصالات".

وبالتالي فإن الأولوية في الوقت الراهن هي تطوير البنية التحتية والتشريعية الإلكترونية بالمنطقة العربية للاستفادة من الخدمات التي ستخلقها التقنيات الحديثة، حيث من المهم جداً أن تدعم الدول الرائدة – المذكورة أعلاه – غيرها من الدول العربية من أجل ضمان تحقيق ونجاح السياسات الداعمة لقطاع الأعمال

بشكل عام، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك تحت مظلة تشريعية وقانونية موحدة تيسر الإجراءات وتحمي حقوق المستخدمين لتلك الخدمات.

## ب. الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال

تعد حاضنات الأعمال محورًا حقيقيًا للتنمية، حيث يمكنها دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر وسيلة لمصادر التمويل الذاتي للمجتمعات المحلية في الوطن العربي، خاصةً في الوقت الراهن مع اعتماد الاقتصادات العربية بنسبة ليست بقليلة على تلك الحاضنات كما ذكرنا من قبل.

وتتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، بل وتُسهم في فشلها، حيث تشير البيانات في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات ينخفض إلى أقل من 10%، بينما ترتفع نفس النسبة بين المنشآت التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 61%.

والجدير بالذكر أن حاضنات ريادة الأعمال تتبنى الابتكار، وتعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والتميزة.

وبالرغم من وجود مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تعمل على دعم تلك الحاضنات بالوطن العربي مثل منظمة "UNIDO"، والغرف التجارية بكل دولة، إلا أن تلك الحاضنات تواجه عوائق عديدة بالدول العربية تُحُول دون تطوير تقنيات جديدة بها. وتتمحور تلك المعوقات في ضعف الأطر التشريعية المشجعة للابتكار والبحث، وأيضًا هشاشة المقومات التقنية كالبينة التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف ميزانيات البحث والتطوير بدول المنطقة، وعدم كفاية مصادر التمويل، كذلك ندرة الكفاءات بهذا المجال. لذا لا بد على حكومات الدول العربية عامة أن تعمل على ما يلي:

- تطوير وتوفير الأساليب والمستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق مثل:
  - التكنولوجيا الملائمة
  - طرق تدريب جديدة
  - المعلومات حول الأسواق الجديدة
  - طرق التمويل من قبل الجهات الحكومية والمصارف، وتشجيع رأس المال المخاطر

وهذا فضلا عن غيرها من الخدمات التي من شأنها بقاء ومنافسة تلك المنشآت في الاسواق المحلية، الإقليمية والعالمية، خاصة في الوقت الراهن الذي يعد وقتا حرجا للغاية لتلك المنشآت خاصة الصغيرة منها، مثل:

- إقامة تحالفات إقليمية ودولية بين الجهات المعنية لتطوير قطاع التكنولوجيا بالمنطقة وذلك لتوفير الموارد اللازمة، واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.
- التركيز على تكامل السياسات بحيث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ذلك إن إتاحة الفرصة لوجود حاضنات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إطار تشريعي وبيئة قانونية تتماشى مع قوانين الاستثمار بالدول المختلفة.
- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات الدولية والجامعات، وتشجيع التعاون بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة لريادة الأعمال.

### ج. دور اتحادات الغرف التجارية في تحقيق سياسات التشارك والتكامل عربياً

تلعب الغرف التجارية واتحاداتها بالدول العربية دوراً محورياً ورئيسياً في تحقيق سياسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توعية وتأهيل القطاع التجاري للتعامل مع المستجدات والتحديات التي تشهدها الأسواق المحلية، وتوفير المعلومات اللازمة لمنتسبيها، حيث تم إنشاء تلك الغرف لإيجاد جهة منظمة وموحدة لتمثيل مؤسسات القطاع الخاص. فهي بالأحرى همزة الوصل بين التجار ممثلين في شعبيهم المختلفة، والجهات المعنية بالنشاط التجاري والاقتصادي بالدولة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق تلك الغرف تقديم الدعم المعلوماتي لسياسات التشارك في الموارد، وسياسات التكامل في سلاسل الإمداد، ودعم

المنشآت بقواعد البيانات التي تسهل إيجاد الشركاء المحليين الأنسب لعمليات التشارك والتكامل، من خلال منصات الكترونية أو لجان إدارية معنية بذلك، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالشؤون الرقابية.

والجدير بالذكر أن دور تلك الغرف ليس مقتصرًا فقط على كونها وسيطًا محليًا لسياسات التشارك والتكامل بين أصحاب الأعمال بنفس الدولة، ولكن من الممكن أن يكون هذا الدور إقليميًا وعالميًا، مما يعمل على تنشيط حركة التصدير، وفتح أسواق جديدة لتلك المنشآت وتكامل سلاسل الإمداد الخاصة بها مع الشركاء الأجانب، وذلك من خلال دور الغرف العربية الأجنبية المشتركة التي تقوم بمثل هذا الدور إلى حد كبير.

كما يبرز دور اتحاد الغرف العربية في دعم ملفات ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال تقديم برامج تدريبية، وتسهيل التواصل مع أصحاب رؤوس الأموال للحصول على رأس المال اللازم، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الكبرى العالمية والمنظمات الدولية، مما يزيد من قدرة تلك المنشآت على المساهمة الفعالة في جهود التنمية العربية.



## سادسًا - خارطة طريق المستقبل

بعد عرض آثار تبعات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، اتضحت الصورة كاملة، بما يتحتم علينا الآن أن نضع نصب أعيننا طريق المستقبل، بتكريس بعض الخطوات التي يمكن أن تستفيد منها هذه المنشآت الهامة والحساسة، للتخفيف من حدة وقع الآثار السلبية من جهة، وتوفير معطيات النمو من جهة أخرى.

1. تعزيز الترابط بين الدول العربية ممثلة في غرفها التجارية، لمشاركة الرؤى والخبرات وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية في مجالات الدعم الفني والتقني لتلك المنشآت.
2. وضع استراتيجيات لإدارة الأزمات، ومشاركة الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة بين دول المنطقة، لما لهذه الخطط من أهمية في مساعدة المنشآت على المدى القصير والطويل، من خلال نظام عمل رقمي متكامل، للخروج بأقل الخسائر، وبشكل يسهل ويسرع عملية إعادة إحياء الأعمال بعد الأزمات.
3. تسهيل إجراءات التحول الرقمي وتقديم الدعم الفني والمادي لتيسير هذه العملية، بالتنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص سواء كانت حكومات أو شركات ضخمة أو منظمات دولية، والذي يُمكن المنشآت من إعادة توظيف جهود القوى العاملة بشكل أكثر كفاءة.
4. إنشاء منصات إلكترونية تجمع المنشآت العاملة بكل قطاع لتسهيل عمليات الاتصال والمشاركة وتبادل المعلومات، بشكل يعزز كفاءة القطاع ككل.
5. إرساء دعائم الاستدامة في نماذج وهياكل المنشآت الجديدة، كي تستوعب التغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.
6. تقليل الوقت وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتقديم على بدء النشاط، لمحاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد.
7. تخصيص جزء من الدعم إلى حفظ أجور العاملين، حفاظاً على استمرارية المنشآت، وخصوصاً العاملة في القطاع الصحي والقطاع الغذائي.
8. تسهيل إجراءات الحصول على قروض بضمانات بسيطة تتسق مع حجم المنشأة، وإتاحتها بدون فائدة، أو بفائدة بسيطة، وتمديد آجال سداد القروض واحتساب الفوائد لفترة أطول.
9. إعفاء المنشآت العاملة في قطاعات الاقتصاد الإنتاجي من الالتزامات الضريبية، أو تأجيل سدادها، أو جدولتها على فترات طويلة.

10. توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي لمنتجات المنشآت المذكورة أعلاه في رقم (7)، فتساهم بذلك في زيادة الطلب على منتجاتها.
11. دمج المنشآت العاملة في القطاعات المحورية في سلاسل إمداد الحكومات وكبار الشركات.
12. دعم مدخلات الإنتاج من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد وتكاليف التخليص الجمركي، وتخفيض أو إزالة التعريفات المحصلة وبالأخص على المدخلات الإنتاجية لهذه المنشآت.

## الهوامش

- <sup>1</sup> تقرير صادر من صندوق النقد الدولي بعنوان " ENHANCING THE ROLE OF SMES IN THE ARAB WORLD—SOME KEY CONSIDERATIONS".
- <sup>2</sup> راجع "The Mediterranean Middle East and North Africa 2018".
- <sup>3</sup> يجب مراعاة فروق التقسيم واعتبارات القياس المختلفة لهذه المنشآت بين الدول كما أشرنا سابقاً.
- <sup>4</sup> تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بعنوان "SME Policy Responses".
- <sup>5</sup> مؤسسة رائدة في شؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أستراليا.
- <sup>6</sup> تعريف تكامل سلاسل الإمداد طبقاً لـ "Mentzer *et al.*, 2001" هو "مجموعة مكونة من ثلاث كيانات أو أكثر للمشاركة بشكل مباشر في تدفقات المنتجات، الخدمات، التمويل، والمعلومات من المصدر إلى العميل، وذلك عن طريق مواءمة وتنسيق الموارد والقرارات والأساليب والعمليات التجارية والموظفين، بين مختلف الشركاء في سلسلة الإمداد لتحسين قدرتهم على العمل معاً".